

«أولى» توصي بتوزيع 5٪ نقداً

قالت الشركة الأولى للاستثمار إن مجلس إدارة الشركة اعتمد بيانات 2014 وأوصى للعمومية بتوزيع أرباح نقدية لمساهمي الشركة عن العام الماضي بنسبة 5٪، وذلك بحسب بيان نشر على موقع البورصة أمس. وكانت الشركة قد أعلنت يوم الخميس الماضي عن بياناتها السنوية لعام 2014 محققة أرباحاً قدرها 4,24 ملايين دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 213 ألف دينار عن عام 2013.

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

660 مليون دينار.. وزعت منها 45٪ نقداً على مساهمينا

## حقائق عن أرباح البنوك الكويتية في 2014.. الأعلى منذ بداية الأزمة



أعلى أرباح للبنوك المحلية منذ بداية الأزمة المالية حيث حققت 10 بنوك 661 مليوناً أرباحاً صافية خلال 2014

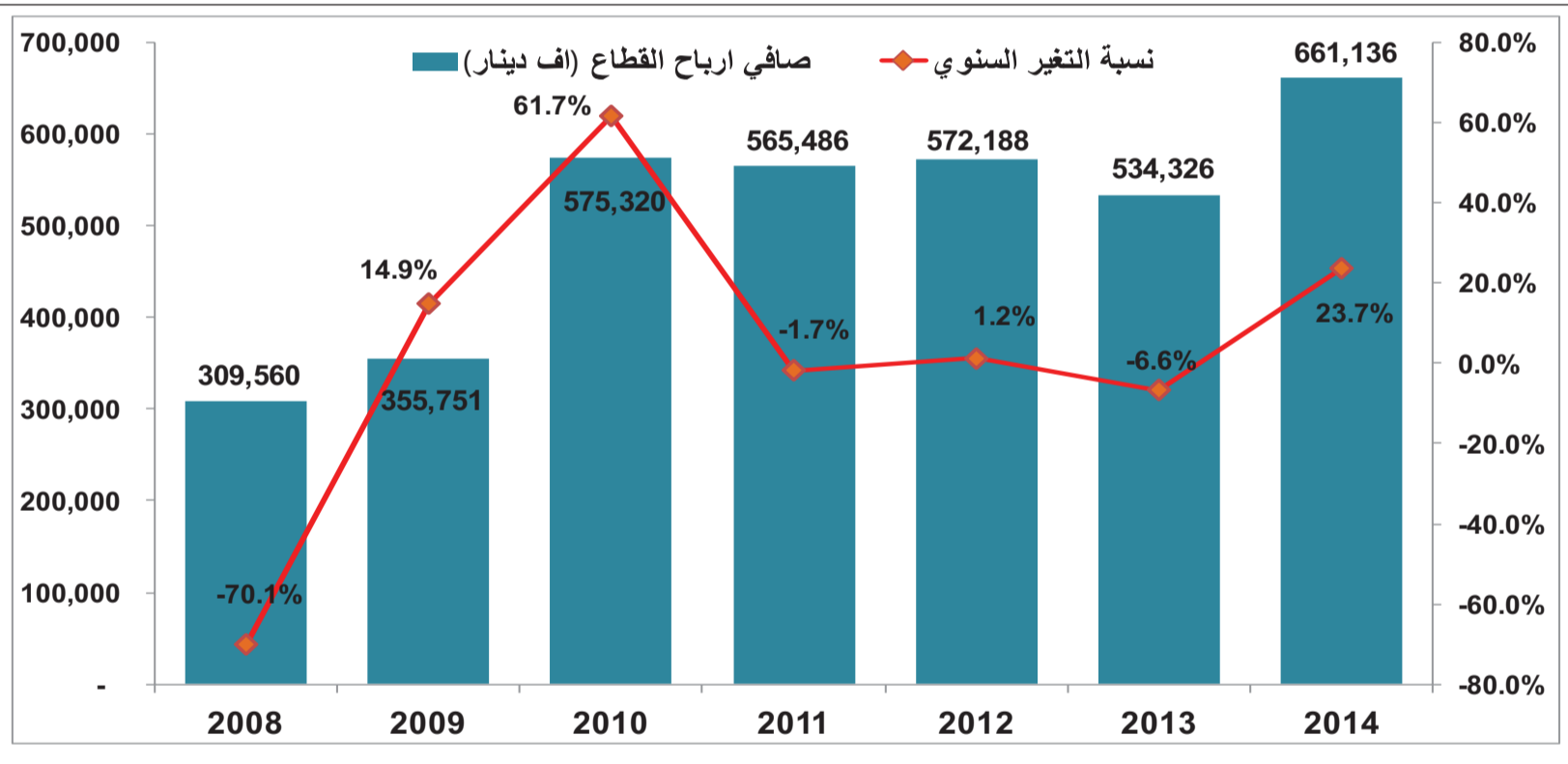
المحلل المالي

مع انتهاء الشركات المدرجة في البورصة الكويتية من إعلان نتائجها، فقد تبين أن أرباح 10 بنوك كويتية في نهاية 2014 بلغت 661 مليون دينار تشكل نحو 40٪ من إجمالي الأرباح لنحو 177 شركة في البورصة التي بلغت 1.6 مليار دينار. حيث يظهر أهمية القطاع المصرفي في السوق الكويتية. وأبرز مؤشرات هذه الأرباح التالي:

- مع بلوغ البنوك هذه الأرباح، تكون البنوك قد سجلت أعلى أرباح منذ بداية الأزمة المالية عام 2008 كما يظهر الرسم البياني المرفق للسنوات من 2008 إلى 2014.
- بحسب العام 2014، قفزة في الأرباح بنسبة 24٪، وذلك مقارنة مع نمو متذبذب منذ العام 2010.
- لا شك أن نتائج 2014 فيها بعض المؤشرات المهمة التي أدت إلى زيادة كبيرة في أعلى ارتفاع في أرباح البنوك، منها انخفاض المخصصات بنسبة 17٪ لتسجل 612 مليون دينار بالمقارنة مع 737 مليون دينار خلال 2013.
- ان رقم المخصصات، وان انخفاض، لكنه يظل كبيراً مقارنة مع الأرباح، حيث يساوي هذه الأرباح تقريباً.
- التحسن في أرباح العام الماضي جاء مدفوعاً من نمو إجمالي إيرادات التشغيل للقطاع بنسبة 3.5٪ لتسجل 2,4 مليار دينار.
- التحسن جاء أيضاً من النمو في سوق الائتمان الذي سجل 6,2٪ خلال 2014 لتسجل محفظة القروض للقطاع بنحو 30,8 مليار دينار نهاية السنة الماضية لكن هذا النمو أقل من 2013 الذي بلغ 8٪.
- مازال النمو في محفظة القروض متركزاً في النمو في محفظة القروض الشخصية التي ارتفعت بنسبة 10,5٪ خلال السنة لتسجل 12,5 مليار دينار (ما يعادل 40,5٪ من محفظة الائتمان).
- ان ارتفاع الأرباح في العام الماضي، أدى بدوره إلى زيادة التوزيعات النقدية بنسبة 18٪ عن 2013، إذ وزعت البنوك 300 مليون دينار مقارنة مع 254 مليوناً في 2013، أي أنها وزعت نحو 45٪ من إجمالي صافي الأرباح.
- رغم ذلك، أمام البنوك مهمة لتخفيض

**الطريق مازال طويلاً لبلوغ أرباح سنة الذروة 2007 عند مليار دينار**

**نمو 24٪ في الأرباح العام الماضي مع انخفاض المخصصات بـ 17٪**



## «كافيو»: توقعات بانخفاض الذهب إلى 900 دولار ما السيناريو المتوقع بعد الهبوط الحاد وارتفاع الدولار؟



أصدرت شركة كافيو للاستثمار تقريراً جديداً خاصاً بـ «الذهب»، أعده مدير مكتب التداول بالشركة نورس حافظ عن المؤثرات التي تحدد أسعار الذهب في الفترة المقبلة، حيث قرأ فيه الأسباب التي أدت إلى هبوط الأسعار في الفترة الأخيرة وأضعا سيناريو متوقعا للأسعار. وقال التقرير إن السيناريو لا يستبعد إمكانية حدوث المزيد من انخفاض سعر أونصة الذهب كوصولها إلى 1050 دولار أو حتى 900 دولار، ولكن أيضاً هناك احتمالية كبيرة بأن الأسعار تقترب كثيراً من القاع، وأنها ستعود منه تدريجياً للارتفاع ولكن بشكل بطيء وتدرجي في حال استمر الاقتصاد العالمي بالنمو والخروج التدريجي من تبعات الأزمات المالية الأخيرة. فعلى الرغم من ارتفاع الدولار في العام الماضي وأثره السلبي على سعر الأونصة، وعلى الرغم من وجود بدائل استثمارية متنوعة، فإن سعر أونصة الذهب تملك نسبيًا وبشكل لافت خلال آخر 18 شهراً. وقال التقرير إن هناك عدة أسباب ضغطت نزولياً على سعر أونصة الذهب في السنوات الأخيرة ومازالت حتى الآن، ومن أبرزها:

- ارتفاع مؤشر الدولار منذ يوليو للعام الماضي حتى أعلى سعر سجل في مارس الماضي بمعدل 25,9٪، ما أبقى سعر أونصة الذهب تحت الضغط.
- انخفاض المخاطر جراء إطلاق برامج التحفيز العالمية، فتحسن الاقتصاد الأمريكي كان عامل ضغط سلبي على الذهب، حيث كانت بداية انخفاض سعره أواخر عام 2012 في ظل فترة برامج التيسير الكمي من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلا أن انخفاض شعور المستثمرين بالمخاطر حينها أدى إلى تخفيض حيازة المعدن الأصفر كأداة استثمار على الرغم من انخفاض العوائد على السندات في تلك الفترة، وهذا يقودنا إلى أن استكمال هذه التخفيضات من قبل اقتصادات

**ماذا يحدث لشركات إنتاج الذهب إذا انخفضت الأسعار؟**

يلاحظ في القوائم المالية لشركات استخراج وإنتاج الذهب لعام 2014 أمران: أولاً: أن تلك الشركات استفادت من انخفاض أسعار النفط التي كانت فوق مستويات الـ 100 دولار للبرميل في العام الماضي والتي وصلت إلى مستويات الـ 50 دولار للبرميل مؤخراً لتخفيض التكلفة المباشرة لعمليات استخراج الذهب، وقد تفاوتت إعلانات العديد من تلك الشركات بشأن تلك التكلفة الكلية، ولكن أغلب الإعلانات كانت في نطاق ما بين 850 و1050 دولاراً، ما يعني أن تلك المستويات السعرية تعتبر قوية، حيث بقاء سعر الأونصة دونها لفترة طويلة سيكبد هذه الشركات خسائر ستجبرها إما على ضغط

النفقات بشكل كبير (إن أمكن ذلك) وإما ستدفعها للتوقف عن الإنتاج بعد فترة من الزمن، ما سيعد السعر للارتفاع.

ثانياً: عدد من الشركات سعت لزيادة إنتاجها من الذهب في ظل انخفاض تلك التكاليف، وقد يعبر عن ذلك بشكل آخر بالخزير من أنه في حال انخفضت الأسعار مستقبلاً دون مستويات التكلفة فإن زيادة الإنتاج التي بلغت في العام الماضي عند بعض الشركات مستوى 39٪ ستتحقق حالياً أرباحاً تستغطي الخسائر التي من الممكن حدوثها مستقبلاً، ما سيجعلها من الاستمرار في أعمالها وإنتاجها تحت سعر التكلفة، ولكن ذلك أيضاً سيكون لفترة زمنية وتنتهي.

كبرى أخرى ستعتبر أداة ضغط سلبية على سعر الذهب.

- برامج التحفيز من المركزي الأوروبي التي تضمنت شراء سندات القطاع الخاص وأيضاً السندات الحكومية مع منح تسهيلات ائتمانية بتكلفة منخفضة جداً ساعدت على الإغراء عن شراء الذهب والاقبال على شراء الأسهم الأوروبية.
- في اليابان، ساعد البرنامج الكمي النوعي لشراء السندات إلى دفع مؤشر تويكس للارتفاع 121,99٪ منذ نوفمبر عام 2012 حتى الشهر الماضي، وقد انخفض الين مقابل الدولار خلال تلك الفترة 54,34٪ ما يعني أيضاً أن المؤشر غطى انخفاض العملة وزاد عنها ليعطي أرباحاً رأسمالية بعد خصم انخفاض العملة بمعدل 67,65٪ وكل ذلك عدا العوائد من التوزيعات النقدية من تلك الدول، ما أبقى الذهب لا حظ له في مقابل تلك الفرص البديلة.
- قامت أكبر 8 صناديق استثمار بالذهب بتخفيض حيازتها من 76,17 مليون أونصة في ديسمبر عام 2012 إلى 44,35 مليون أونصة في يناير العام الحالي، أي بأخفاض 741,77٪ وبلغت في نهاية مارس مستوى الـ 45 مليون أونصة.